

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9317

الاثنين، 8 أيار/مايو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة بايرسفيل (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	إكوادور السيد فيايو كاروليس
	البنانيا السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة السيدة شاهين
	البرازيل السيد سينيشال دي غوفريدو
	الصين السيد سون جيتشيانغ
	غابون السيدة بونغو
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيدة جارو - دارنو
	مالطة السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد فيبس
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
	اليابان السيد هاماموتو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/297)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-12972 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2023 موجهة من الأمين العام

إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/297)

الرئيسية (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/297 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013)، بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

لقد ظل مكتب شؤون نزع السلاح منذ أن نظر المجلس في المرة السابقة في هذه المسألة (انظر S/PV.9275) وتمشيا مع الممارسة المتبعة، على اتصال منتظم مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013). وقد واصل فريق تقييم الإعلانات جهوده لتوضيح جميع المسائل المتعلقة بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية

العربية السورية. ومما يؤسف له أن جميع الجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح بعد.

وكما أبلغ أعضاء المجلس سابقا، زودت الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات العالقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2019 ولم تُقدم، والتي يمكن أن تساعد في حل المسائل الـ 20 غير المحسومة. واقترحت الأمانة الفنية في أيار/مايو 2022 تناول المسائل المتعلقة بالإعلانات من خلال تبادل المراسلات. وقد أبلغت بأنه على الرغم من موافقة الجمهورية العربية السورية على ذلك المقترح، فإن الأمانة الفنية لم تتلق بعد من الجمهورية العربية السورية أي إعلانات أو غيرها من الوثائق المطلوبة. ويشمل ذلك الإعلان الكامل عن الأنشطة الجارية في مركز الدراسات والبحوث العلمية والإعلان عن كميات العوامل المؤثرة على الأعصاب المنتجة في أحد مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي كانت الجمهورية العربية السورية قد أعلنت أنه لم يُستخدم قط لإنتاج أسلحة كيميائية.

وبالنظر إلى هذه الحالة، اقترحت الأمانة الفنية، في محاولة أخرى لتنفيذ ولايتها، إفاد فريق مصغر يتألف من عدة أعضاء من فريق تقييم الإعلانات إلى الجمهورية العربية السورية للاضطلاع بأنشطة محدودة داخل البلد. وأجريت أول عملية إفاد من هذا النوع في الفترة من 17 إلى 22 كانون الثاني/يناير، وجاءت الثانية في الفترة من 12 إلى 19 نيسان/أبريل. وأبلغت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنتائج عملية الإفاد الأولى في آذار/مارس، وسيُبلغ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنتائج عملية النشر الثانية في الوقت المناسب.

وتظل الأمانة الفنية ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ ولايتها التي تهدف إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان بموجب الاتفاقية، وقرارات أجهزة تقرير السياسات التابعة للمنظمة والقرار 2118 (2013). ومع ذلك، وكما جرى التأكيد سابقا، فإن تعاون

وقد تم إبلاغي بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصل دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، أفهم أن بعثة تقصي الحقائق تعد حاليا لعمليات نشر مقبلة وستقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج عملها في الوقت المناسب. كما أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها البعثة إلى أنه قد تم استخدام أسلحة كيميائية أو من المحتمل أنه تم استخدامها في الجمهورية العربية السورية، وستصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والذي سيعقد في الأسبوع المقبل. يمثل هذا المؤتمر فرصة هامة للدول الأطراف لتجديد وتعزيز التزاماتها بالاتفاقية وبقاعدة مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. وكما سبق لي أن حثت المجلس، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لضمان استمرار صمود التحريم لتلك الأسلحة المروعة. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف هو انتهاك خطير للقانون الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدامها. ويجب تحديد المسؤولين عن مثل هذه الهجمات ومحاسبتهم من أجل الضحايا وكرادع للحرب الكيميائية في المستقبل. ويحدوني أمل صادق في أن يتخذ أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة وأن يتحلوا بروح القيادة، ليس في المجلس فحسب، بل أيضا في المؤتمر الاستعراضي المقبل، وذلك دعما للمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في الاتفاقية وإظهار أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم ما في وسعه من دعم ومساعدة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.
أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

الجمهورية العربية السورية على نحو كامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى ما عُين من ثغرات وأوجه عدم اتساق وتناقض لا تزال غير محسومة، تخلص الأمانة الفنية، بناء على تقييمها، إلى أنه لا يزال يتعدّر اعتبارُ الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا وفقا لمقتضيات اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أبلغتُ بأن الأمانة الفنية تواصل التخطيط للجولة التالية من عمليات التفتيش، المقرر الاضطلاع بها في عام 2023. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكّن الأمانة الفنية من إغلاق ملف المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من مواد الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وفيما يخص النقل غير المأذون به للأسطوانتين المتصلتين بحدث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، والذي يزعم أن الأسطوانتين قد دُمرتا فيه في هجوم على مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية، لا تزال الأمانة الفنية تنتظر تلقي معلومات بشأن النقل غير المصرح به لهاتين الأسطوانتين. وأدعو الجمهورية العربية السورية مرة أخرى إلى الاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لعقد اجتماع شخصي، أشير إلى أن الأمانة الفنية للمنظمة على استعداد لإجراء مزيد من الاتصالات للاتفاق على جدول أعمال للاجتماع من خلال قناة التواصل المتفق عليها.

وأفهم أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يواصل تقديم الدعم لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، وفقا للاتفاق الثلاثي المبرم بين المنظمة والمكتب والجمهورية العربية السورية. ويظل التمديد الحالي لذلك الاتفاق الثلاثي ساريا حتى 30 حزيران/يونيه.

الأسلحة الكيميائية ومبدأ توافق الآراء - أو بأعمال أو نتائج فريق التحقيق وتحديد الهوية غير المشروع، والذي أنشئ في انتهاك لمبدأ توافق الآراء والمادة الخامسة عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن الشيء الوحيد الجدير بالذكر اليوم هو اجتماع صيغة آريا الذي عقدناه في 24 آذار/مارس، والذي استمعنا فيه إلى أدلة مقنعة جديدة على المنهجية التي استخدمتها كل من بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية في انتهاك مباشر لمبادئ التحقيق الخاصة بالاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بمبدأ تسلسل حفظ العينات. وبطبيعة الحال، زملائنا الغربيون فاقوا السمع والبصر عندما يناسبهم ذلك ويؤكدون أن مثل هذه الأدلة هي دعاية روسية وسورية. على أي حال، إن هدفهم الوحيد هو التستر على افتراءات الأمانة الفنية وتلاعبها بالتقرير المتعلق بالحادث المسرحي في دوما في عام 2018. وهذا بالطبع هو أيضا جزء من أداء اليوم المسرحي.

وإزاء خلفية الاتجاهات والظروف التي وصفناها، لا يحدونا أمل كبير في ألا تكون المناقشات مسببة خلال أحد الأحداث الرئيسية للمنظمة - المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية - الذي سيعقد في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو في لاهاي. ومن غير المحتمل أن التكتل الغربي، الوثائق من إفلاته من العقاب، سيتجنب ارتكاب المزيد من الانتهاكات للمبادئ الأساسية لعمل المنظمة وأحكام الاتفاقية نفسها. الحقيقة هي أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفقد سلطتها بوتيرة متسارعة، وذلك بسبب جهود واشنطن والدائرين في فلكتها، وأن دورها قد تقلص لتصبح أداة مطيعة في أيدي الغرب في حملته ضد روسيا وحلفائها. ونحن مقتنعون بأنه بغض النظر عن الإساءة الغربية في لاهاي، لا ينبغي تحويل مجلس الأمن إلى منصة للترويج لرواية الولايات المتحدة وحلفائها المعادية لسورية. إن تكرار مناقشة التقارير المنسوخة بالكربون للمدير العام كل شهر، ولا سيما في غيابه، هو أمر عبثي. إننا نتكلم اليوم فقط لأنه لم تعقد جلسة بشأن هذا الموضوع في نيسان/أبريل، ولأننا امتنعنا عن أخذ الكلمة في آذار/مارس (انظر S/PV.9275). مرة أخرى، ندعو إلى وضع جدول زمني معقول للمناقشات المتعلقة بهذا الموضوع في

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كما حدث في الجلسات السابقة لمناقشة الملف الكيميائي السوري في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، نضطر للإشارة إلى أنه لم يُحرز تقدم كبير على أرض الواقع يستدعي اهتمام مجلس الأمن. إننا نجتمع اليوم فقط لتمكين عدد من الوفود الغربية من تكرار نفس نقاط الحوار المبتذلة المعادية لسورية، والتي من الواضح أنها مخصصة للاستهلاك المحلي. وغني عن القول إن هذا الأداء برمته يقوض فعالية المجلس ومصادقته بشكل خطير.

وعلى الأرجح أننا سنسمع مرة أخرى من زملائنا الغربيين مزاعم لا أساس لها بأنه لم يتم إحراز أي تقدم في إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السورية، وسيزعمون أن السبب هو عدم تعاون دمشق. إنهم لا يخلطون من القول بأنه على الرغم من نهجهم المتحيز، حتى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تعترف، بما في ذلك في تقريرها الأخير (انظر S/2023/297)، بأن دمشق تواصل التعاون مع المنظمة. ونلاحظ أن الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين دمشق وفريق تقييم الإعلانات منذ الإعلان الأولي لم يتم عقدها بعد لأن الأمانة الفنية غير مهتمة بمثل هذا السيناريو. فلا تزال الأمانة الفنية تجد عددا متزايدا من الأسباب لتأخير المشاورات حتى تتمكن البلدان الغربية من مواصلة عرض الحالة على أنها دليل على عزوف السلطات السورية المزعوم عن التعاون، وكل ذلك ليس سوى مشهد من مشاهد الأداء المسرحي الشهري الذي يقوم به الغرب في هذه القاعة. والممثل البديل في هذه المسرحية ليس سوى فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي لم يزر سورية قط، بل وقد صرح أيضا بعدم رغبته في القيام بذلك للأسباب المفتعلة وغير المثبتة قانونيا المتمثلة في أنه تم تعليق حقوق سورية داخل المنظمة. بعبارة أخرى، السيد أرياس ببساطة غير راغب في أداء واجبه، بينما يختار اتباع خط الدول الغربية.

وبالنظر إلى حقيقة أننا رغم ذلك قد اجتمعنا للاضطلاع بدورنا في هذا المشهد العبثي، والذي يبذل موارد مجلس الأمن، نود أن نكرر التأكيد على أننا لا نعترف بشرعية القرار العقابي لمؤتمر الدول الأطراف - الذي دفعت به الوفود الغربية بوقاحة في انتهاك لاتفاقية

تدين الولايات المتحدة نظام الأسد بأشد العبارات الممكنة لاستخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين السوريين، بما في ذلك في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، كما هو موضح في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في كانون الثاني/يناير. ونشيد بفريق التحقيق على مهنيته ودقته ودقته وشموله في تحقيقاته وإعداده لذلك التقرير. ونتوقع أن تحدد التقارير المستقبلية لفريق التحقيق مرتكبي هجمات الأسلحة الكيميائية الأخرى التي وقعت في سورية.

وندعو النظام السوري مرة أخرى إلى تعديل إعلاناته المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية لجعلها دقيقة وكاملة، على النحو المطلوب بموجب الاتفاقية، وإتاحة الوصول الفوري وغير المقيد لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المطلوب بموجب القرار 2118 (2013).

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - غابون وموزامبيق وبلدي، غانا.

نشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها، ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في جلسة اليوم.

نحيط علماً بمضمون التقرير الشهري 115 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/297)، وكذلك تقديم التقرير الشهري 113 للجمهورية العربية السورية. تكرر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة التزامها بالمعايير المعمول بها ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وتواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى القضاء على إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعترف بالتقرير المتعلق بالأنشطة المحدودة داخل البلد، التياضطلع بها الفريق المصغر الذي تم إيفاده إلى الجمهورية العربية السورية في كانون الثاني/يناير، والذي يضم عدة أعضاء من فريق تقييم الإعلانات، وننتظر التقرير عن آخر زيارة في نيسان/أبريل.

المجلس - فجلسة واحدة كل ثلاثة أشهر بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية ستكون أكثر من كافية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها هذا الصباح وعلى العمل الدؤوب الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة الهامة.

وكما سمعنا من الممثلة السامية ورأينا في العديد من تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن نظام الأسد لم يف بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وعلى وجه التحديد، لم يقدم النظام بعد إفصاحاً كاملاً عن أسلحته الكيميائية ولا يتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولا يتسم بالشفافية معها. ولا تزال المشاورات المكثفة مع فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضرورية، لأن سورية لن تكشف بالكامل عن برنامجها للأسلحة الكيميائية ولن تقوم بإزالته بشكل يمكن التحقق منه. ولم يضطر نظام الأسد إلى الكشف في سبع مناسبات منفصلة عن المزيد والمزيد من برنامجها للأسلحة الكيميائية إلا من خلال الجهود الدؤوبة والشاملة لفريق تقييم الإعلانات. لقد ملأت هذه الاكتشافات ثغرات صارخة في إعلان سورية الذي لا يزال غير دقيق على الإطلاق. لكن النظام يواصل أيضاً إحباط فريق تقييم الإعلانات، إذ يرفض السماح للخبير التقني الرئيسي بالانتشار في أراضيه ويمنع إجراء مشاورات كاملة لأكثر من عامين حتى الآن. وليس بوسع فريق تقييم الإعلانات حالياً سوى الاضطلاع بأنشطة محدودة داخل البلد، مما يقوض بالتأكيد فعالية زيارته.

إن حماية روسيا المخزية لسلوك سورية المتسم بالتحدي يمكن نظام الأسد ويترك الشعب السوري يواجه احتمال وقوع المزيد من الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وبدلاً من الدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013)، الذي أيدته روسيا أصلاً، اختارت روسيا مهاجمة مصداقية ومهنية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يقوض ميثاق الأمم المتحدة في هذه العملية.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): كما هو الحال دائما، أود أن أبدأ بشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وكما قالت السيدة ناكاميتسو، ستقيم الدول الأطراف، في المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية الذي سيعقد في الأسبوع القادم، تنفيذ الاتفاقية وتحدد الأولويات في المستقبل. كما ستؤكد الدول الأطراف من جديد أهمية الاتفاقية.

ولا يمكن للاتفاقية ومنع الانتشار الأوسع نطاقا أن يصمدا إلا إذا تم التمسك بقواعد الاتفاقية ومحاسبة منتهكي القواعد. لقد انتهك نظام الأسد مرارا التزاماته بموجب الاتفاقية والقرار 2118 (2013). وهناك أدلة مباشرة لا يمكن إنكارها على قيام الدولة السورية بقتل مدنييها باستخدام الأسلحة الكيميائية في تسع مناسبات على الأقل. وقد أخفق المجلس في محاسبة النظام على استخدام تلك الأسلحة البغيضة. ويعزى هذا الفشل في المقام الأول إلى تصرفات أحد الأعضاء الدائمين، الذي استخدم هو نفسه الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في بلدي في عام 2018. وهذا ليس استعراضا، وهذا البيان ليس بلا أساس.

لقد خصصت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كميات استثنائية من الموارد في محاولة لمساعدة سورية على حل المسائل العالقة فيما يتعلق بإعلانها الأولي. وهذه المسائل ليست نظرية وتشمل أماكن وجود مئات الأطنان من عوامل الأسلحة الكيميائية. وكما سمعنا مرة أخرى من السيدة ناكاميتسو، لا تزال إمكانية وصول موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مقيدة، وعلى الرغم من النتائج المثيرة للقلق التي توصل إليها فريق تقييم الإعلانات، فإن إنكار سورية وروسيا مستمر.

ونشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشدد على ضرورة احترام الالتزامات الأساسية التي تقع على عاتق سورية كدولة طرف في الاتفاقية. ويجب عليها التخلي عن جميع أسلحتها الكيميائية ووقف الأنشطة المحظورة والامتنال الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإلى أن تحرز سورية تقدما ملموسا

وعلى الرغم من التطورات الأخيرة، لا تزال المجموعة تشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التقدم فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. ونرى أنه يمكن إحراز تقدم كبير بالتعاون الكامل مع اللجنة الوطنية السورية وامتثالها لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013.

ونشجع الجمهورية العربية السورية على مواصلة جهودها للوفاء بالتزاماتها بما يتماشى مع القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية للمساعدة في حل المسائل التي طال أمدها، بما في ذلك مسألة الكشف عن مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2.B.04 في مرافق برزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018؛ والإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها التي في حوزة البلد وتنظيم الجولة 25 من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات. كما نحث جهات التنسيق التابعة للسلطات السورية وفريق تقييم الإعلانات على حد سواء على الإسراع في ترتيبات الاجتماع الرفيع المستوى المقترح والتوصل إلى قرار بشأن جدول أعمال ذلك الاجتماع، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الزخم اللازم للتوصل إلى حل نهائي للمسائل المعلقة، وفي نهاية المطاف، تسريع العملية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية لا يشكل مخاطر صحية جسيمة فحسب، بل يشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ولذلك، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية حماية البشرية من تلك الأسلحة من خلال تعزيز الانضمام إلى الصكوك الدولية التي تحظر استخدامها من قبل أي طرف وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وفي الختام، نؤكد من جديد دعمنا للقرار 2118 (2013) ونود أن نشدد على ضرورة الإغلاق النهائي للمسائل المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري. لذلك نحث جميع أصحاب المصلحة على إظهار الالتزام الكامل بحل جميع المسائل العالقة من أجل تجنب الشكوك المستمرة المتعلقة بإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها المحتمل في سورية.

استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد السامة من جانب أي طرف وضد أي طرف وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

السيد سون جيتشيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

إن موقف الصين بشأن المسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ثابت ولا لبس فيه. تعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، وتتطلع إلى عالم خال من أي أسلحة كيميائية في أقرب وقت ممكن. ونحث البلدان التي تمتلك أسلحة كيميائية على تدميرها جميعا في أقرب وقت ممكن.

والحوار والتشاور هما السبيل الوحيد لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وقد أدلت الحكومة السورية بملاحظات واضحة في مناسبات عديدة بأنها تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية وأنها مستعدة للعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل القضايا العالقة. مؤخرا، ورغم ما تواجه من تحديات أمنية داخلية، استضافت الحكومة السورية فريقا مصغرا من أعضاء فريق تقييم الإعلانات من أجل القيام بأنشطة داخل البلد. وهذا تطور يستحق الثناء.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في جهود سورية بموضوعية، وأن يعترف باستعدادها للتعاون وبالنتائج التي تحققت حتى الآن، وأن يهيئ بيئة مؤاتية للحوار والتعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشجع كلا الطرفين، على أساس الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة، على مواصلة التواصل بشأن مسائل مثل الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات الفنية والاجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري.

وفيما يتعلق بحقيقة أن الحكومة السورية والأمانة الفنية لديهما إجابات متباينة على بعض الأسئلة، نرى أنه ينبغي احترام العلم والحقائق والتمسك بنهج موضوعي ومنصف. وينبغي للطرفين مواصلة

بشأن تلك المسائل، فإن برنامجها للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين يتعين على المجلس أن يتصدى له. ويجب أن نبعث بشكل جماعي برسالة واضحة حول التزامنا المشترك بحظر الأسلحة الكيميائية، ونحن بحاجة إلى الدفاع عن الإجماع الدولي على أنه لا ينبغي أبدا استخدام تلك الأسلحة والتمسك به.

السيد فيايو كاروليس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها. كما أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الأخير (انظر S/2023/297).

يعكس ذلك التقرير مرة أخرى عدم إحراز تقدم بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وتكرر إكوادور طلبها بتقديم البيانات والوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات على نحو سريع ودؤوب، وإتاحة وصول موظفي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فورا ومن دون قيود إلى جميع المواقع والأماكن قيد التحقيق.

ونأسف للموقف الذي اتخذته سورية باستبعاد الخبر التقني الرئيسي من فريق تقييم الإعلانات كشرط مسبق لعقد الجولة 25 من المشاورات، مما يعوق حسن سير المشاورات. ونحث السلطات السورية على إقامة تعاون فعال وغير مقيد للوفاء بمسؤولياتها بموجب جملة أمور منها اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2118 (2013).

ويجب أن تتاح للمجلس إمكانية الاطلاع على نتائج أنشطة الأفرقة المصغرة التي تم نشرها للاضطلاع بأنشطة في البلد. وتؤكد إكوادور مجددا دعمها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك لنزاهة وحياد وموضوعية واستقلال أفرقتها التقنية. ونكرر التأكيد على أهمية المساءلة باعتبارها أفضل آلية للردع.

أخيرا، وإذ تشير إكوادور إلى ديباجة الاتفاقية، التي عقدت فيها الدول العزم على القضاء على أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، فإنها تعارض إنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدين بأشد العبارات

تمتتع عن اختلاق المزيد من الذرائع لعرقلة دخول الخبير الفني الرئيسي من فريق تقييم الإعلان إلى أراضيها. ونحث سورية مرة أخرى على الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والإعلان فوراً عن برنامجها للأسلحة الكيميائية والقضاء عليه تماماً.

وكما أوضحت وكيل الأمين العام ناكاميتسو، من المقرر أن يعقد المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في وقت لاحق من هذا الشهر. ونحث بقوة جميع الدول الأطراف على المشاركة بنشاط وبشكل بناء في مناقشات ذلك المؤتمر الاستعراضي. فالآن ليس الوقت المناسب لتقليص سلطة اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبدلاً من ذلك، حان الوقت لكي يقف المجلس موحدًا ويبرهن على دعمنا القوي لإسهاماتهما القيمة في الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على خطر استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد سينيشتال دي غوفريديو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعلن أن وفدي يرحب بقرار جامعة الدول العربية إعادة سورية عضواً في تلك المنظمة.

وأود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية اليوم.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على أن البرازيل تعتبر استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامه منافياً للقانون الدولي الإنساني. ونحن ندين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. واستخدام هذه الأسلحة يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وينتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد درسنا بعناية أحدث تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المؤرخ 26 نيسان/أبريل (انظر S/2023/297). ولئن كان التقرير لا يقدم لنا سوى القليل من المعلومات الجديدة، إلا أننا نشعر بالتشجيع لأن الفريق المخفض الذي زار سورية في أوائل هذا العام

إجراء مناقشات مستفيضة والسعي إلى التحرك في نفس الاتجاه من أجل التوصل معاً إلى حل المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أنه ينبغي للمجلس أن يقلل من وتيرة نظره في المسألة السورية، أو أن ينظر في الجمع بين مختلف مسارات الملف. فمن شأن ذلك أن يمكننا من اعتماد نهج كلي إزاء المسألة السورية وجعل عمل المجلس أكثر كفاءة.

السيد هاماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على موقف اليابان المبدئي بشأن ملف الأسلحة الكيميائية هذا: أي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي مكان وفي أي وقت، من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول، ويجب مساءلة المسؤولين عن استخدامها. ولهذا الغرض، نؤيد بقوة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونؤكد من جديد أهمية العمل الجاري الذي تقوم به بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية في إثبات الحقيقة فيما يتعلق بالحالات المزعومة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وتحديد هوية مرتكبيها. ونعرب عن دعمنا الكامل لعملهم الحيادي والمستقل والمهني، ونرحب بالتقرير الثالث للفريق حول حادثة دوما.

وما زال استخدام سورية للأسلحة الكيميائية يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وما زال لدينا قلق عميق إزاء استمرار التناقضات والتغريات وعدم الاتساق في الإعلانات الأولية واللاحقة لسورية. ونرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية لمعالجة جميع القضايا العالقة، بما في ذلك الجولة الثانية من الأنشطة المحدودة داخل البلد التي أجراها فريق تقييم الإعلانات في سورية. ونتطلع إلى الاستماع إلى نتائج الزيارة خلال اجتماعنا المقبل.

ومع ذلك، يؤسفنا أن نسمع أن الجهود التي بذلت مؤخراً لعقد الجولة التالية من المشاورات بين فريق تقييم الإعلان واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح للأسف، مثلما كانت الجهود السابقة. وينبغي لسورية أن تتخذ الخطوات اللازمة لتسهيل عقد تلك المشاورات وأن

التي فرضتها سورية مرة أخرى على نشر فريق تقييم الإعلان الأولي غير مقبولة. والنشر المحدود لفرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، كما حدث الشهر الماضي، ليس بديلاً قابلاً للتطبيق. ويجب على سورية أن تكف عن عرقلة عمل الأمانة الفنية وأن تمتثل لالتزاماتها الدولية.

وعلى الرغم من العقوبات التي تواجهها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإنها تواصل عملها المتعلق بالتحقيقات بمثابرة واستقلالية ومهنية. وأود أن أشيد بها مرة أخرى.

ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمجرمي الحرب. فكفاحة الإفلات من العقاب هي أساس فعالية نظام الحظر ومصادقته. وستواصل فرنسا العمل مع شركائها لتحقيق تلك الغاية.

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على عرضها.

بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار 2118 (2013)، لم نر بعد أي دليل على أن سورية دمرت برنامجها للأسلحة الكيميائية. إن هذا أمر يبعث على القلق والأسف.

ونشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تسليط الضوء على المزامم المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك من خلال عمل بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

ترحب ألبانيا بنشر التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية الذي خلص إلى استخدام القوات الجوية العربية السورية للأسلحة الكيميائية في 7 نيسان/أبريل 2018 في دوما وأسفر عن مقتل 43 شخصاً. كما يؤكد التقرير عدم امتثال سورية المستمر لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وهذه هي الحالة التاسعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية المنسوبة بشكل مستقل إلى النظام السوري من قبل آليات الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويعد استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكاً للقانون الدولي، فضلاً عن أنه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وندين بأشد العبارات

قدم تقريره إلى الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نهاية الشهر الماضي. وتعد تلك الزيارة وتقريرها اللاحق خطوات مهمة في إعادة بناء الثقة بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن تكون تلك الخطوات أساساً لمزيد من الحوار بشأن ترتيب مقبول للطرفين لعودة فريق تقييم الإعلان بكامله إلى سورية في المستقبل القريب.

والتقرير المتعلق بالأنشطة المحدودة داخل البلد التي اضطلع بها فريق تقييم الاعلان المصغر يعطينا الأمل في أن التفكير البناء لا يزال ممكناً بشأن الملف. وندعو سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الاستفادة من تلك التجربة من خلال استكشاف أشكال جديدة للحوار السياسي الرفيع المستوى، فضلاً عن الأنشطة داخل البلد التي تقوم بها الأفرقة الفنية. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يزيد الثقة لدى الجانبين. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى تعاون أوثق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، لأن مجلس الأمن هو المرجع النهائي لإسناد المسؤولية.

ختاماً، يبقى التعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبين سورية والأمم المتحدة هو أفضل أمل لإغلاق ما يسمى بالملف السوري ومنع وردع أي استخدام لهذه الأسلحة المقيتة في المستقبل.

السيدة جـارو - دارنو (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

كما نعلم جميعاً، نحن هنا لأن النظام السوري قد استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وأثبتت التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك تسع مرات. مع ذلك، وبعد عقد تقريباً على اتخاذ القرار 2118 (2013)، لم يسلط النظام الضوء بعد على مخزونات. إلا أننا نعلم أنه لم يتم تدميرها كلها. إن عدم إحراز تقدم أمر محبط، والمسؤولية في هذا الصدد تقع بالكامل على عاتق النظام السوري.

من الضروري أن يسمح النظام السوري لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالانتشار في سورية، وفقاً لولايتها. إن القيود

في تسع مناسبات خلصت التحقيقات التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو التحقيقات المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة إلى أن سورية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها - ففي تسع حالات هاجمت فيها القوات المسلحة للدولة المدنيين السوريين بأسلحة الدمار الشامل. وهذه أعمال لا يمكن تبريرها على الإطلاق. ويجب ضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب.

مؤخرا جدا خلص التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية هي التي نفذت الهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما، والذي أسفر عن مقتل 43 شخصا وإصابة العشرات. كما اتضح أن المنهجية المستخدمة في استنتاجات التقرير قد صيغت وفقا لأفضل ممارسات الهيئات الدولية لتقصي الحقائق ولجان التحقيق، فضلا عن الإجراءات المعمول بها في المنظمة.

وعليه نجدد ثقتنا ودعمنا الكاملين للعمل المستقل والمهني والنزيه الذي تؤديه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. فهما تؤديان دورا حيويا في الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية وفي القضاء التام على جميع الأسلحة الكيميائية في سورية.

وما زلنا نلاحظ مرة تلو الأخرى نمطا مؤسفا لاستمرار عدم تعاون سورية الكامل مع المنظمة. وتأسف مألظة لعدم سماح السلطات السورية بالوصول إلى موقع الحادث الذي وقع في دوما بالرغم من التزامات سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ولم تقدم الجمهورية العربية السورية بعد الإعلانات المعلقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2019 ولا يزال الإعلان المقدم يعتبر غير دقيق وغير مكتمل.

كما تأسف مألظة لاستمرار سورية في فرض قيود على تشكيل فريق تقييم الإعلانات المقرر نشره، مما حال دون عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات. ويجب السماح بنشر الفريق الكامل في أقرب وقت ممكن لذلك الغرض. في غضون ذلك تتطلع مألظة إلى نتائج الأنشطة القطرية المحدودة التي يضطلع بها فريق تقييم الإعلانات في نيسان/أبريل.

استخدام النظام السوري المتكرر لهذه الأسلحة المروعة في انتهاك صارخ للالتزامات الدولية. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة إلى العدالة.

لقد عقدت الجولة الأخيرة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات في شباط/فبراير 2021، ولكن لم تُنظَّم بعد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات. وتواصل سورية وضع شروط غير معقولة لعقد المشاورات وتطلب استبعاد الخبير التقني الرئيسي لفريق تقييم الإعلانات خلافا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية والقرار 2118 (2013). إننا نأسف لهذه العرقلة المستمرة من قبل النظام السوري. وعلى الرغم من ذلك عرضت الأمانة الفنية نشر فريق مصغر لتقييم الإعلانات لتنفيذ أنشطة محدودة في سورية. ونتطلع باهتمام إلى نتائج زيارته في نيسان/أبريل.

ولا تزال الكثير من الأسئلة المهمة المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري عالقة بلا إجابة. بيد أن التقريرين الأخيرين للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أكدا بوضوح استمرار الثغرات والتناقضات في الإعلان السوري الأولي. ويجب تقديم إجابات عن الأسئلة الـ 20 العالقة حتى الآن. ويجب على سورية أن تعلن عن تماما برنامجها للأسلحة الكيميائية وأن تستأنف الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ونتطلع إلى الاجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري. كما نتطلع بالقدر نفسه من الاهتمام إلى تقرير الجولة التاسعة من عمليات التفتيش لمرفقي برزة وجمرايا التي جرت في أيلول/سبتمبر 2022.

أخيرا، نشجب النهج غير التعاوني الذي يتبعه النظام السوري مع الأمانة الفنية للمنظمة. إن سورية تلعب على ورقة كسب الوقت على أمل أن تسقط مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية من جدول أعمال المجلس، ويجب ألا نسمح بذلك.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أيضا الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات اليوم.

على ضرورة العمل بروح قائمة على المبادئ التي أنشئت عليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بطابعها الفني ومنها التوافق وعدم التسييس. وبالإشارة إلى زيارة الفريق المصغر إلى سورية الشهر الماضي، نرى أهمية المضي قدماً في عقد المشاورات الشاملة بين الطرفين في أقرب وقت ممكن. ولا نرى أي سبب يمنع ذلك.

ونرحب في هذا الصدد باقتراح سورية عقد جولة من المشاورات الرفيعة المستوى لوضع خطة عمل جديدة لحل المسائل المتعلقة بالملف الكيميائي السوري.

ثانياً، تظل تهديدات الإرهاب الكيميائي من المسائل الهامة التي يجب إعادتها اهتماماً كافياً، خاصة مع استمرار تنظيم داعش في شن هجماته الإرهابية التي تشكل تهديدات خطيرة لأمن واستقرار سورية. علينا أن نكون يقظين لأن هذا التنظيم لن يتردد في استخدام أي سبل أو أسلحة لتحقيق مآربه وإعادة بسط سيطرته مثلما فعل سابقاً.

ثالثاً، يجب النظر في مدى فاعلية جلسات المجلس المتكررة بشأن مسار الملف الكيميائي السوري، خاصة في ظل غياب أي تطورات تستدعي عقد هذه الجلسات، إذ يمكن النظر في عقدها كل ثلاثة أشهر وحسب الحاجة.

في الختام، تشدد دولة الإمارات مجدداً على أهمية إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية. ونتطلع إلى أن نشهد خلال الفترة المقبلة تقدماً ملموساً في كافة المسارات المتعلقة بالملف السوري.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

وترحب سويسرا بحقيقة أن بعض أعضاء فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تمكنوا للمرة الثانية هذا العام من زيارة سورية في الفترة من 12 إلى 19 نيسان/أبريل. واضطلع فريقه المصغر بأنشطة محدودة، بما في ذلك الزيارات الميدانية والمباحثات

ونأمل أن يتسنى الاتفاق في أقرب وقت ممكن على جدول أعمال للاجتماع المقترح بين المدير العام ووزير الخارجية مقداد. كما تشجع مالطة تجديد تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية. ومن المقرر أن ينتهي الاتفاق قريباً في 30 حزيران/يونيه.

ولا يمكننا ضمان القضاء التام وعلى برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية بشكل كامل ويمكن التحقق منه إلا بتعاون سورية الفعال مع المنظمة. ويجب أن تقدم سورية الضمانات اللازمة بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونكرر القول بعدم وجود أي مبرر لاستخدام هذه الأسلحة البغيضة. ويجب مساءلة من يستخدمونها. ونشدد مرة أخرى على تأييدنا الكامل لإضفاء الطابع العالمي على حظر الأسلحة الكيميائية.

يجب علينا تعزيز قراراتنا فضلاً عن دعم القاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية وأن نلزم سورية بالتزاماتها بموجب القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيدة شاهين (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

وقبل أن أتطرق إلى موضوع جلستنا اليوم، أود أن أرحب بالقرار الذي اتخذته الدول العربية يوم أمس بإعادة سورية في مقعدها في جامعة الدول العربية. وذلك من منطلق إيماننا المشترك بأهمية وجود دور عربي فعال يساهم في حل أزمات المنطقة ويعيد الأمن والاستقرار إليها. ونأمل أن تمهد هذه الخطوة الطريق لحل الأزمة السورية عبر مسار عربي واضح وأن يرى الشعب السوري أخيراً بارقة أمل بعد أعوام من الحرب.

في سياق جلستنا اليوم، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي.

أولاً، إن إحراز تقدم فعلي في هذا الملف يتطلب الخوض في حوار هادف بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية. ونؤكد هنا

العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وهي خطوة هامة نحو تنفيذ القرار 2118 (2013)، فضلاً عن ضمان الامتثال للقانون الدولي ذي الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): أود بداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أود أن أشكر سلفكم، سعادة المندوب الدائم للاتحاد الروسي، على قيادته الناجحة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم.

أود بداية أن أجدد إدانة بلدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان، ومن قبل أي كان، وتحت أية ظروف. وفي هذا المجال، أكرر رفضنا للاتهامات الباطلة والأكاذيب التي تطلقها بعض الدول ضد بلدي.

وأود أيضاً أن أعيد التأكيد على تعاون سورية الكامل والشفاف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووفائها بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية. فالجمهورية العربية السورية اتخذت في العام 2013 قراراً استراتيجياً بالانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأظهرت التزاماً فورياً بتطبيقها، وقبل دخولها حيز النفاذ بالنسبة لها، حيث قدمت معلومات مفصلة عن برنامجها الكيميائي، ثم دمرت مخزونها ومرافق إنتاجها، وذلك ضمن فترة قياسية، وهو أمر تشهد عليه تقارير المنظمة ذات الصلة. وأود أن أشير إلى بعض الجوانب المتعلقة بالمسألة قيد النقاش.

أولاً، لقد قدمت اللجنة الوطنية السورية تقريرها الشهري الـ 112 تاريخ 15 آذار/مارس 2023، والـ 113 تاريخ 15 نيسان/أبريل 2023، والمتصل بتنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

ثانياً، فيما يتعلق بعمل فريق تقييم الإعلانات، أود بداية التوضيح بأن تقديم الإعلان السوري الأولي قد تم خلال فترة زمنية قصيرة

التقنية مع السلطات. ونتطلع إلى تلقي تقرير تلك الزيارة. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى استعادة التعاون الكامل بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نكرر التأكيد على أنه يجب على سورية أن توفر الوصول الفوري ودون عوائق لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الحق في تفتيش جميع المواقع.

إن عرقلة سورية لزيارات فريق تقييم الإعلان بكامل هيئته يشكل خرقاً خطيراً للالتزامات المحددة في القرار 2118 (2013) الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال 20 نقطة من البيان الأولي لسورية معلقة. ويجب على سورية أن تقدم الإجابات اللازمة إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتود سويسرا أن تؤكد مرة أخرى ثقتها الكاملة في المنظمة وجميع أفرقتها، بما في ذلك فريق التحقيق وتحديد الهوية الذي لا جدال في نزاهته ومهنيته.

ونرحب بالمؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي سيعقد في لاهاي في الفترة من 15 إلى 19 أيار/مايو. وستكون تلك فرصة لتعزيز دور الاتفاقية في مكافحة استخدام وانتشار أسلحة الدمار الشامل تلك وفي نزع السلاح. ومن شأن اعتماد إعلان مشترك بتوافق الآراء أن يبعث برسالة واضحة في هذا الاتجاه.

وتدين سويسرا الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية، كما أفادت بذلك بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية، مما ألحق أضراراً بالغة بالمدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال. إن استخدام الأسلحة الكيميائية محظور ويمكن أن يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة.

ومن أجل أمننا الجماعي، من الضروري مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم بتحديد المسؤولين عنها ومحاكمتهم ومعاقبتهم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون الرسمي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية

أن الأمانة الفنية لا تتطرق إلى هذه النتائج حين تعكس تعاوناً كاملاً من قبل سورية مع أفرقتها. ألا يثير ذلك تساؤلاً جدياً بشأن الحيادية والتوازن اللذين يجب أن تتمتع بهما تقارير المدير العام؟

رابعاً، لقد رحبت سورية بعقد المشاورات رفيعة المستوى بين السيد وزير الخارجية والمغتربين - رئيس اللجنة الوطنية السورية - والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتتطلع باهتمام إلى عقدها بأسرع وقت ممكن، بعد أن يتم الاتفاق على جدول أعمالها.

خامساً، رغم تأكيد الجمهورية العربية السورية المستمر على ضرورة قيام بعثة تقصي الحقائق بإصلاح طرائق عملها، ومعالجة العيوب الجسيمة التي تشوبها، وجعل تقاريرها مهنية ونزيهة، إلا أنها واصلت التعاون مع هذه البعثة واستقبلت أفرقتها وقدمت لها جميع التسهيلات الممكنة لإنجاح مهمتها. إن سورية لا تزال بانتظار إصدار بعثة تقصي الحقائق لتقريرها عن الحوادث التي كانت قد أبلغت عنها. أود في الختام أن أشير إلى إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية - كغيرها من الاتفاقيات الدولية - قد تمت صياغتها على أساس التوازن الدقيق بين الحقوق والالتزامات للدول الأطراف فيها. وبالتالي، فإن ادعاء بعض الدول عدم التزام سورية باتفاقية الأسلحة الكيميائية في نفس الوقت الذي عملت فيه على سلب حقوق سورية وامتيازات عضويتها كدولة طرف في الاتفاقية، يتناقض مع روح هذا التوازن بين الحقوق والالتزامات الذي كرسه الاتفاقية. هذا إلى جانب الأخذ بالاعتبار التعامل المنحاز وغير المهني للأمانة العامة مع حالة سورية، الذي يجعلها تركز أيضاً على الالتزامات وتتجاهل الحقوق.

إن بلدي لا يزال يعمل بانفتاح مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية رغم انحراف أمانتها الفنية عن طابعها الفني والمحايد الذي وضعته لها الاتفاقية. إن مسؤولية تصحيح هذا الانحراف يقع على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقية لتعود الأمانة الفنية لسابق عهدها، وتعود لتكون أداة نزيهة لتنفيذ الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

وبخبرة محدودة، ولهذا جاء هذا الفريق لمساعدة سورية - وبموافقتها - لجعل إعلانها الأولي يتسق مع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبالتالي لا يمكن ولا يجب اعتبار هذا الفريق فريق تفتيش بأي شكل من الأشكال.

لقد زار فريق مصغّر من فريق تقييم الإعلانات سورية مرتين هذا العام: الأولى من 17 إلى 22 كانون الثاني/يناير، والثانية من 12 إلى 19 نيسان/أبريل الماضي، قدمت خلالهما اللجنة الوطنية السورية كافة أوجه التعاون والتسهيلات اللازمة لنجاح عمل هذا الفريق. كما تم خلال هاتين الزيارتين إجراء عدة مشاورات مع اللجنة الوطنية السورية، ومناقشة العديد من المسائل المتصلة بمسائل غير محسومة في الإعلان، وتيسير زيارة بعض المواقع، وجمع عينات، ومقابلات شهود.

إن إجراء هاتين الزيارتين للفريق المصغّر - والذي هو بالمناسبة نفس فريق تقييم الإعلانات من دون الخبير الذي تصر الأمانة الفنية للمنظمة على إرساله - وقيامه بجميع الأنشطة التي كان يقوم بها فريق تقييم الإعلانات خلال جميع جولات المشاورات الـ 24 السابقة، يجعله فعلياً يقوم بعمله بشكل معتاد وبشكل لا يختلف عن أي من جولات المشاورات السابقة. إن هذا يثير التساؤل التالي: لماذا ترفض الأمانة الفنية للمنظمة حتى الآن عقد جولة المشاورات الـ 25، طالما أن الفريق المصغّر قام بجميع الأنشطة المنوطة بعمل فريق تقييم الإعلانات؟ أم أن الهدف هو تقديم الذرائع للآخرين وحسب لتوجيه الاتهامات الباطلة لسورية بعدم التعاون؟

ثالثاً، بشأن أنشطة التفتيش في مرفق مركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد صدر في شهر آذار/مارس تقرير فريق التفتيش عن جولته التاسعة التي أجراها في شهر أيلول/سبتمبر 2022، والذي يشير إلى تعاون سورية وتمكّن فريق التفتيش من تنفيذ الأهداف المنوطة به وعدم ملاحظة أية أنشطة مخالفة للاتفاقية.

والمؤسف هنا أن التقرير الشهري للمدير العام (انظر S/2023/297) وإحاطة السيدة ناكاميتسو اليوم أيضاً لم يشيرا إلى نتائج تقرير هذه الجولة ولا إلى نتائج تقرير فريق التفتيش في الجولة الثامنة قبلها، أي

العديد من الجوانب المتعلقة ببعض المسائل العالقة، مما يسر القيام بزيارات إلى المواقع، وجمع العينات، وإجراء مقابلات مع الشهود.

إن استخدام المنظمات الإرهابية للأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا خطيرا، وقد أعربت الجمهورية العربية السورية مرارا وتكرارا عن قلقها إزاءه. وينبغي عدم تجاهل هذا التهديد أو التقليل من شأنه، وهو يستدعي الإدانة، فضلا عن الرد الفوري لمنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين.

ونؤيد الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أعلى مستوى، ضمن إطار زمني محدد لحل القضايا العالقة وإغلاق الملف في نهاية المطاف. بيد أن أي تحقيق يجب أن يكون محايدا ومهنيا وموثوقا وموضوعيا ويجب أن يمثل امتثالا تاما لمتطلبات الاتفاقية وإجراءاتها. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن تظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هيئة دولية محايدة وموضوعية، لا تسترشد سوى بالاعتبارات العلمية والتقنية في جهودها الرامية إلى منع استخدام الأسلحة الكيميائية وتعزيز أهداف الاتفاقية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التمسك بمبادئ الاتفاقية والعمل معا لضمان حياد المنظمة ومهنتها ونزاهتها.

أخيرا، وعلى الرغم من عدم وجود تطورات جديدة، فإن الاستمرار في عقد اجتماعات شهرية بشأن الملف الكيميائي السوري، يكرر فيها بعض الأعضاء ادعاءات سابقة ضد الجمهورية العربية السورية، ليس أمرا بناء. إن استخدام نهج سياسي ومعايير مزدوجة بشأن هذا الملف لن يكون من شأنه إلا المخاطرة بعملية معالجة القضايا المتعلقة ولن يؤدي إلا إلى الانقاص من الطبيعة التقنية للمناقشة المطروحة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نهني سويسرا على رئاستها الأولى لمجلس الأمن. ونود كذلك أن نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد أصبحت سورية دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013. وعلى غرار أي دولة طرف أخرى، تقع على عاتق

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئ سويسرا على رئاستها الأولى لمجلس الأمن. كما أود أن أشكر روسيا على عملها الناجح بوصفها رئيسا للمجلس في شهر نيسان/أبريل. ونرحب بحضور السيدة ناكاميتسو في هذه الإحاطة.

بوصفها الضحية الرئيسية للأسلحة الكيميائية، تدين جمهورية إيران الإسلامية بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وجريمة ضد الإنسانية. ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولن ينسى شعبنا أبدا الدور الذي اضطلعت به بعض الدول الغربية في مساعدة نظام صدام في الاستخدام المنهجي للأسلحة الكيميائية ضد الشعب الإيراني خلال الحرب التي فرضها العراق على إيران. فبعض الدول الغربية إما التزمت الصمت أو كانت متواطئة في ارتكاب هذه الفظائع. وبسبب أفعالها المؤذية ومعاييرها المزدوجة، لم يتمكن مجلس الأمن من القيام بواجباته، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، لاتخاذ إجراءات فعالة لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة. ومن المزعج أن نرى استمرار هذه المعايير المزدوجة والممارسات الصارخة، كما يتضح من تسييس اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة النظر. فهذا النهج لا يخاطر بخلق انفصامات بين الدول الأعضاء فحسب، بل ويقوض أيضا مصداقية آلية نزع السلاح وشرعيتها.

إن الجمهورية العربية السورية لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتمشيا مع ذلك الالتزام، واصلت الحكومة السورية تعاونها البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقدمت سورية تقاريرها الشهرية إلى المدير العام للمنظمة، موضحة أنشطتها المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وعلاوة على ذلك، زار سورية فريق مصغر لتقييم الإعلانات مرتين، مرة في كانون الثاني/يناير ومرة أخرى في نيسان/أبريل، وخلال هذه الفترة قدمت اللجنة الوطنية السورية التسهيلات اللازمة لضمان نجاح عمل الفريق. وعلاوة على ذلك، جرت مشاورات بين الجانبين، ونوقشت

المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من الجدول 2 في مرافق برزة. كما لم تتلق الأمانة الفنية ردا على استفساراتها بشأن النقل غير المصرح به لأسطواناتين مرتبطتين بهجوم دوما عام 2018. ونتيجة للثغرات والتناقضات والتفاوتات التي تم تحديدها والتي لا تزال من دون حل، تظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير قادرة على اعتبار الإعلان الذي قدمه النظام دقيقا وكاملا. فإننا ندعو النظام السوري إلى الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فهو انتهاك خطير للقانون الدولي وغير مقبول في أي ظرف من الظروف. وندين بشدة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية. وسنواصل دعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان المساءلة عن تلك الانتهاكات الجسيمة. ووضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة الجناة أمر لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم في سورية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.
رفعت الجلسة الساعة 11/10.

النظام السوري الالتزامات التالية بموجب الاتفاقية، وكذلك بموجب القرار 2118 (2013).

أولا، يجب ألا يقوم أبدا، تحت أي ظرف من الظروف، باستحداث أسلحة كيميائية أو إنتاجها أو حيازتها أو استخدامها. إلا أن تقارير هيئات التحقيق المكلفة من قبل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أثبتت مسؤولية النظام السوري في تسع هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية، قبل وبعد التاريخ الذي أصبح فيه النظام دولة طرفا في الاتفاقية.

ثانيا، يجب أن يتعاون تعاوننا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن يقدم المساعدة لأمانتها الفنية. وبين التقرير الشهري رقم 115 للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والإحاطة التي قدمتها الممثلة السامية هذا الصباح أنه لم يتسن عقد الجولة التالية من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة الوطنية السورية لأكثر من عامين، وذلك لأسباب من بينها اعتراض النظام على تشكيل وفد فريق تقييم الإعلانات.

ثالثا، يجب أن يقدم إعلانات دقيقة وكاملة وفي الوقت المناسب تتعلق بالأسلحة الكيميائية ومرافق الأسلحة الكيميائية على أراضيها. وفي أحدث تقرير شهري للمدير العام (انظر S/2023/297)، نرى مرة أخرى أن النظام لم يقدم الإعلانات العالقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات منذ عام 2019، ولم يقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية من إغلاق